مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/5/11

فخ ثيوسيديدس وإدارة التحول الجيوسياسي في الشرق الأوسط

دراسة تحليلية في البنية الاستراتيجية واستشراف مسارات التنافس الإقليمي

علياء رشيد خيون

مراجعة : د. علي فارس حميد

● تحليلات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

فخ ثيوسيديدس وإدارة التحول الجيوسياسي في الشرق الأوسط
دراسة تحليلية في البنية الاستراتيجية واستشراف مسارات التنافس الإقليمي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / ورقة تحليلات

الموضوع /شؤون إقليمية ودولية

علياء رشيد خيون/ باحثة في برنامج الدكتوراه/ قسم الاستراتيجية

مراجعة : د. علي فارس حميد / أستاذ الدراسات الدولية والاستراتيجية/ جامعة النهرين

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

المقدمة

تشهد منطقة الشرق الأوسط مرحلة انتقالية معقدة تتداخل فيها تحولات القوة الإقليمية مع إعادة تشكيل بنية النظام الدولي، الأمر الذي يجعل من فهم طبيعة التنافس القائم ضرورة تحليلية تتجاوز القراءة التقليدية للأزمات والصراعات. فالمنطقة لم تعد ساحة نزاعات محلية منفصلة، بل أصبحت فضاءً تتقاطع فيه استراتيجيات القوى الكبرى مع مشاريع القوى الإقليمية الصاعدة، ضمن بيئة تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين، وتراجع القواعد الناظمة للتوازن، واتساع دور الفاعلين من غير الدول. وفي ظل هذا التشابك، تتخذ الصراعات طابعاً مركباً لا يمكن تفسيره فقط بمنطق الأمن التقليدي أو الحسابات العسكرية المباشرة، بل يتطلب فهماً أعمق للبنى النفسية والإدراكية التي تحكم سلوك الدول في لحظات التحول التاريخي.

في هذا السياق، تبرز أطروحة «فخ ثيوسيديدس» التي طورها غراهام أليسون بوصفها إطاراً تفسيرياً واستشرافياً لفهم ديناميات الصراع بين القوى المهيمنة والقوى الصاعدة. فالنظرية، المستمدة من تحليل الحرب البيلوبونيسية، تنطلق من فرضية أن انتقال القوة لا يصبح خطيراً بسبب تغير القدرات المادية فحسب، بل نتيجة ما يولده هذا التغير من إدراكات متبادلة بالخوف والتهديد وسوء التقدير. ومن ثم، فإن جوهر الإشكالية لا يكمن فقط في صعود قوة جديدة، بل في الطريقة التي تفسر بها القوة المهيمنة هذا الصعود، وما يترتب عليه من سلوك وقائي قد يقود إلى تصعيد غير مقصود.

وتحاول هذه الدراسة توظيف هذا الإطار النظري لفهم التحولات الجارية في الشرق الأوسط، من خلال الربط بين التحليل البنيوي والاستدلال الإدراكي وبناء السيناريوهات المستقبلية. فهي لا تنظر إلى المنطقة باعتبارها مجرد مسرح للصراعات، بل بوصفها نموذجاً مركباً لانتقال القوة، تتفاعل فيه المستويات الدولية والإقليمية والمحلية في آنٍ واحد. كما تسعى إلى اختبار مدى صلاحية نظرية أليسون في تفسير أنماط التنافس الحالية، والكشف عن الكيفية التي يمكن من خلالها أن تتحول الأزمات المحدودة إلى مسارات تصعيدية واسعة، أو على العكس، كيف يمكن إدارة التحول عبر آليات توازن وتفاهم تمنع الانزلاق إلى المواجهة.

أولاً: فرضية أليسون: من توازن القدرات إلى إدراك التهديد

ينطلق غراهام أليسون في تحليله من الفكرة المركزية المستمدة من الحرب البيلوبونيسية، والتي تفترض أن صعود قوة جديدة مهدِّدة لمكانة قوة مهيمنة يولد ضغوطاً بنيوية تجعل احتمالية الصراع مرتفعة بصورة كبيرة. ووفق هذا التصور، فإن انتقال موازين القوة لا يُفهم فقط من خلال القدرات العسكرية أو الاقتصادية، بل من خلال إدراك الأطراف لطبيعة التهديد وما يرافقه من مخاوف متبادلة وسوء تقدير استراتيجي. لذلك، صاغ أليسون هذه الفكرة ضمن إطار تحليلي يركز على العلاقة المركبة بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة، حيث يصبح النظام الدولي أكثر هشاشة واضطراباً كلما تسارع صعود قوة جديدة تهدد الموقع النسبي للدولة المتصدرة للنظام.

وفي تفسيره لأسباب الحرب، يرى أليسون أن جوهر الصراع لا يكمن بالضرورة في نية القوة الصاعدة خوض الحرب، بل في التوتر الهيكلي الذي ينشأ عندما يُفسَّر صعودها باعتباره تهديداً مباشراً للقوة الحاكمة. فإجراءات الاحتياط التي تتخذها الدولة المهيمنة بدافع الخوف قد تُقرأ من الطرف الآخر بوصفها إشارات عدائية، ما يخلق دائرة تصعيد متبادلة يصعب احتواؤها. وبهذا المعنى، لا تُعد الحرب نتيجة حتمية، لكنها تظل الاحتمال الأكثر ترجيحاً في ظل تفاعل معقد بين طموح القوة الصاعدة وقلق القوة المهيمنة، إذ يمكن لأزمة محدودة أو حادث عرضي أن يتحول إلى شرارة تُطلق مواجهة واسعة النطاق.

تستند هذه الفرضية إلى قراءة تاريخية لحالات انتقال القوة، إذ يشير غراهام أليسون إلى أن العديد من هذه الحالات انتهت بحروب كبرى، بينما تمكنت حالات أخرى من تجنب الصراع عبر إدارة دقيقة ومدروسة للتوترات. وهنا يبرز عنصر بالغ الأهمية في تحليل بيئة الحرب، يرتبط بأن «فخ ثيوسيديدس» ليس حتمية تاريخية، بل هو احتمال بنيوي يزداد ترجيحه في ظل غياب آليات فعالة لإدارة التنافس. وبذلك، يفتح أليسون المجال لفهم الحرب بوصفها نتيجة لسوء إدارة التحول.[1]

ثانياً: التحليل البنيوي: تفكيك بنية فخ الشرق الأوسط

يشترط «فخ ثيوسيديدس» وجود قوة مهيمنة تضع قواعد النظام وتمتلك مصلحة راسخة في الإبقاء عليها، في مقابل قوة صاعدة تحقق نمواً متسارعاً يجعلها غير راضية عن موقعها في هذا النظام.

1 . غراهام أليسون، حتمية الحرب: بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة، ترجمة: إسماعيل بهاء الدين سليمان، (بيروت: دار الكتاب العربي،2018)، ص 7.

وعند إسقاط هذا التصنيف على الشرق الأوسط، يركز غراهام أليسون على الديناميكية النفسية القاتلة بين صناع القرار في الولايات المتحدة، وإسرائيل، وإيران. فإيران، بوصفها قوة صاعدة إقليمياً، تشعر بثقة متزايدة نتيجة صمودها، وتمدد نفوذها، وتطورها التقني والنووي. في المقابل، تعيش إسرائيل، التي تمثل القوة الحاكمة إقليمياً والمدعومة أمريكياً، حالة غير مسبوقة من الخوف الوجودي وجنون الارتياب.

وفي الحالة التي تعيشها إسرائيل تجاه إيران، فإن الحرب لم تقع بالضرورة لأن الطرفين خططا لحرب شاملة في هذا التوقيت، بل لأن الفخ الهيكلي جعل أي تصعيد تكتيكي ـ ضربة هنا، أو اغتيالاً هناك، أو خطوة إضافية في التخصيب النووي ـ يُقرأ في تل أبيب وواشنطن بوصفه تهديداً نهائياً للوجود والهيمنة. وقد أدى الخوف الإسرائيلي من تغير ميزان القوى بصورة نهائية لصالح إيران إلى دفع مسار التصعيد الاستباقي، بما جرّ الولايات المتحدة إلى المواجهة، لتسقط الأطراف الثلاثة في الفخ البنيوي ذاته.[2]

وعليه تنطلق الفرضية المركزية لهذه الورقة من أن الشرق الأوسط لا يجسد أنموذجاً مبسطاً لفخ ثيوسيديدس بين قطبين اثنين، بل يمثل صورة مركبة ومتعددة الطبقات لهذا الفخ، تتشابك فيها مستويات وهي كما يلي:

2. علي فارس حميد، الحرب وادارة التغيير في النظام الدولي، محاضرات ألقيت على طلبة الدكتوراه، الفصل الدراسي الثاني، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2026.

على المستوى الدولي: تمثل الولايات المتحدة القوة المهيمنة التي أرست منذ عام 1991 نظاماً إقليمياً يرتكز على ركائز ثلاث: الأمن الإسرائيلي، وحرية الملاحة في المياه الاستراتيجية، وضمان تدفق النفط الخليجي. في المقابل، تنخرط كلٌّ من الصين وروسيا في عملية تحدٍ تدريجي لهذه الهيمنة عبر أدوات الاختراق الاقتصادي والنفوذ العسكري الانتقائي.[3]

على المستوى الإقليمي: تجسد إيران أنموذجاً صريحاً للقوة الصاعدة غير الراضية. فمنذ الثورة الإسلامية، والجمهورية الإيرانية تنتهج استراتيجية التمدد من خلال حلفاء اقليميين يشكلون كمحور لمقاومة الهيمنة الأمريكية، الأمر الذي يجعل إيران وفقاً لحسابات القوة والتوازن الدولة الأكثر ترجيحاً لأداء دور صاعد ومؤثر في التفاعلات القائمة.

حدد أليسون ثلاث مراحل متراتبة يمرّ بها الفخ، وهي قابلة للتحقق تجريبياً في المنطقة وفق منظور هذه الافتراضات:

1- المرحلة الأولى صعود القوة الجديدة: تتجلى في التمدد الإيراني المتصاعد إقليمياً، ولا سيما بعد عام 2003، وقد تجاوزت قدرات إيران العتبة التي تجعل إزاحتها أمراً مكلفاً للغاية، وهو ما يعد مؤشراً بنيوياً دقيقاً على الاقتراب من التكافؤ الإقليمي لا التكافؤ الكامل.

3. علياء حميد خيون، وهم الانتصار: تحليل الحرب على إيران وفق منظور جون ميرشايمر، مقال راي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2026.

2- المرحلة الثانية إدراك التهديد: يشير أليسون إلى أن الخطر الحقيقي لا يكمن في التغيير المادي في ميزان القوى بقدر ما يكمن في اللحظة التي يُعيد فيها الطرف المهيمن تأويل صعود الآخر بوصفه تهديداً وجودياً، وهذه اللحظة بالذات تتجلى بوضوح في الخطاب الاستراتيجي الإسرائيلي الذي بات يُؤطّر الملف النووي الإيراني لا بوصفه تحدياً أمنياً قابلاً للإدارة، بل بوصفه «تهديداً للوجود»، وهو تأطير يغلق باب المناورة الدبلوماسية ويرجح منطق الفعل الاستباقي.

3- المرحلة الثالثة التصعيد التبادلي الذاتي: في هذه المرحلة لا يعود التصعيد نتاج قرار واعٍ بالحرب، بل نتيجة تراكم ردود الفعل المتبادلة التي تعيد إنتاج الخوف على جانبي المعادلة. كل خطوة إيرانية في مسار التخصيب النووي تُفسَّر في إسرائيل والولايات المتحدة بوصفها اقتراباً من «نقطة اللاعودة»، فتأتي الاستجابة عبر عقوبات أشد أو تحركات عسكرية أوسع. وهذه الاستجابات، بدورها، تعزز الرواية الإيرانية الداخلية القائلة بضرورة الردع، فيُزاد في التخصيب وتتسع دائرة الفعل ورد الفعل. وهكذا تدور الحلقة في مسار تراكمي مغلق، وهو ما يصفه غراهام أليسون بـ «التصعيد الذاتي التغذية»، حيث يتقلص هامش القرار السياسي تدريجياً لصالح منطق الأجهزة الأمنية والعسكرية، وتصبح السيطرة على مسار الأحداث أكثر صعوبة مع كل دورة تصعيد جديدة.

ثالثاً: المؤشرات التجريبية والمظاهر الإدراكية لعمل الفخ في منطقة الشرق الأوسط

يمكن الاستناد إلى المنهج البنيوي الاستدلالي في تفسير ديناميات انتقال القوة، إذ تشير الدراسات المقارنة التي أجراها غراهام أليسون وفريقه ضمن مشروع «حوكمة المئة عام» في جامعة هارفارد إلى أن 12 حالة من أصل 16 حالة تاريخية لانتقال القوة انتهت بصراعات عسكرية. وتُظهر هذه النتائج أن العامل الحاسم في اندلاع الحرب لا يقتصر على تقارب القدرات المادية بين القوى المتنافسة، بل يرتبط أيضاً بغياب الأطر المؤسسية القادرة على إدارة التنافس واحتواء التوترات. ومن هذا المنظور، تبدو بيئة الشرق الأوسط معرضة بدرجة أكبر لعدم الاستقرار، نتيجة ضعف منظومات الأمن الجماعي وغياب مؤسسة إقليمية فعالة تستطيع تنظيم التفاعلات بين القوى المتنافسة وتخفيف احتمالات التصعيد.

ومن منظور الاستدلال الإدراكي، يتجسد منطق «فخ ثيوسيديدس» في عدد من الظواهر النفسية والإدراكية التي تُسهم في تعقيد التفاعلات الإقليمية. أولى هذه الظواهر تتمثل في تضخيم إدراك التهديد، حيث تُفسَّر الإجراءات الدفاعية التي تتخذها إيران بوصفها مؤشرات على نيات هجومية. فعلى سبيل المثال، يُنظر إلى تطوير منظومة الصواريخ الباليستية الإيرانية في الخطاب السياسي والأمني داخل إسرائيل باعتباره استعداداً لحرب واسعة، بينما تطرحها طهران باعتبارها أداة ردع تقليدية تهدف إلى موازنة التفوق الجوي

المدعوم من الولايات المتحدة. ويؤدي هذا التباين في تفسير النوايا إلى تعزيز الشكوك المتبادلة وتغذية بيئة أمنية قائمة على سوء الفهم.

أما الظاهرة الثانية فتتمثل في الالتزام بالمصداقية الاستراتيجية، وهي من أكثر عناصر الفخ تعقيداً وخطورة. فعندما تعلن دولة مهيمنة بشكل صريح أنها لن تسمح لطرف منافس بامتلاك قدرات معينة، يتحول هذا الإعلان إلى التزام سياسي يصعب التراجع عنه دون تكاليف تتعلق بالهيبة والمكانة الدولية. وفي حالة الملف النووي الإيراني، يؤدي هذا النمط من التصريحات إلى تقليص مساحة المناورة الدبلوماسية، إذ تتحول الأزمة من قضية قابلة للتفاوض إلى «خط أحمر» يرتبط بالمصداقية السياسية والأمنية.

أما الظاهرة الثالثة فتتعلق بدور الطرف الثالث بوصفه محفزاً للتصعيد، وهي فكرة مركزية في تحليلات غراهام أليسون، إذ تشير خبرات التاريخ إلى أن كثيراً من الصراعات الكبرى لم تبدأ نتيجة قرار مباشر بين القوى المتنافسة، بل بفعل أطراف وسيطة أو فاعلين غير مباشرين أسهموا في إشعال التوتر القائم. وفي سياق الشرق الأوسط، يمكن أن تؤدي تحركات جهات مثل حركة حماس وحزب الله وأنصار الله إلى نقل الاحتكاكات المحدودة من مستوى المواجهة التكتيكية إلى نطاق صراع استراتيجي أوسع.[4]

4. ينظر: غراهام اليسون، مصدر سبق ذكره.

إلى جانب ذلك، فإن الحرب البيلوبونيسية (431 ق.م)، وهي الأصل الذي اشتُقّت منه النظرية، تُظهر أنه حين حققت أثينا صعوداً اقتصادياً وعسكرياً متسارعاً بعد انتصاراتها على الفرس، لم تقرر إسبرطة الحرب لأن أثينا هاجمتها فعلاً، بل لأنها أدركت أن استمرار صعود أثينا سيغير ميزان القوى بصورة لا رجعة فيها. فأشعل هذا الخوف حرباً استمرت سبعاً وعشرين عاماً دمرت الطرفين.

ويوازي ذلك في الشرق الأوسط أنه حين اقتربت إيران من العتبة النووية بين عامَي 2021 و2023، لم تكن قد أطلقت قنبلة واحدة، لكن الخطاب الاستراتيجي في إسرائيل تحول فجأة من لغة «الاحتواء» إلى لغة «التهديد الوجودي»، إذ وُصف الملف النووي الإيراني بأنه «تهديد للوجود» لا تهديد أمني عادي. هذا التحول في لغة الإدراك هو بالضبط ما رصده ثيوسيديدس في حالة إسبرطة: الخوف من الصعود القادم.

كما يمكن الاستدلال في مقاربات منطقية عدة يمكن ان تعزز بناء نماذج التوقع والاستشراف في هذا المجال، وفي مقدمة ذلك صعود ألمانيا في مواجهة بريطانيا قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى مثالاً كلاسيكياً على ديناميات سباق التسلح الناتج عن سوء إدراك النوايا الاستراتيجية. ففي عام 1898، شرعت ألمانيا في بناء أسطول بحري واسع بقيادة الأدميرال ألفريد فون تيربيتز، معلنة أن الهدف يتمثل في حماية المصالح التجارية وتعزيز مكانتها البحرية. إلا أن بريطانيا، التي كانت تعتمد على تفوقها البحري باعتباره أساس هيمنتها العالمية،

رأت في هذا التوسع تهديداً مباشراً لتوازن القوة القائم. ونتيجة لذلك، دخل الطرفان في سباق تسلح بحري استمر لسنوات طويلة وأسهم في بناء شبكة معقدة من التحالفات والالتزامات الأمنية، بحيث أصبح حادث اغتيال الأرشيدوق فرانز فرديناند في سراييفو عام 1914 شرارة كافية لإطلاق مواجهة عالمية واسعة.

وتتكرر ملامح هذه الديناميكية في بيئة الشرق الأوسط المعاصرة، إذ تنتج التفاعلات الأمنية شبكة متشابكة من التحالفات والردود المتبادلة تجعل التصعيد أمراً شبه تلقائي عند حدوث أي أزمة. وفي هذا السياق، يمثل برنامج الصواريخ الباليستية لدى إيران أنموذجاً معاصراً لجدلية الإدراك المتعارض، إذ تقدمه طهران باعتباره أداة ردع تقليدية لتعويض محدودية قدراتها الجوية، بينما تنظر إليه كلٌّ من إسرائيل والولايات المتحدة بوصفه قدرة هجومية ذات أبعاد استراتيجية تهدد التوازن الإقليمي. ويؤدي هذا الاختلاف في تفسير النوايا إلى خلق حلقة تصعيدية متبادلة، حيث يُقابل تطوير القدرات العسكرية بمزيد من الضغوط والإجراءات المضادة، بما يعزز منطق سباق التسلح ويجعل احتواء الأزمة أكثر صعوبة.

كذلك يمكن التعامل مع صعود اليابان في منطقة المحيط الهادئ خلال الفترة الممتدة بين عامي 1905 و1941 بوصفه نموذجاً تاريخياً يوضح كيف يمكن للتنافس طويل الأمد بين القوى الكبرى أن يتحول إلى صراع واسع بفعل سوء التقدير ودور الأطراف الوسيطة. فبعد انتصار اليابان على روسيا في الحرب الروسية اليابانية، برزت اليابان قوةً إقليمية صاعدة تسعى إلى توسيع نفوذها في المحيط الهادئ، ما

أدخلها تدريجياً في منافسة استراتيجية مع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من استمرار هذا التنافس لعقود من دون مواجهة مباشرة، فإن الحسابات الخاطئة أدت دوراً حاسماً في الانتقال إلى الحرب، إذ اعتقدت القيادة اليابانية أن الهجوم على الهجوم على بيرل هاربر سيُجبر الولايات المتحدة على التفاوض بدلاً من الانخراط في حرب شاملة، غير أن النتيجة جاءت معاكسة تماماً، وأسهمت في توسيع نطاق الصراع العالمي.

وتبرز في هذه الحالة أهمية الطرف الثالث بوصفه محفزاً للتصعيد، وهي إحدى الأفكار المركزية في تحليل غراهام أليسون. ففي بيئة يسودها التنافس الحاد، لا تبدأ الحروب الكبرى غالباً بقرار مباشر بين القوى الرئيسية، بل تنشأ نتيجة فعل محدود أو حادثة موضعية تُطلق سلسلة من ردود الفعل المتبادلة.

وفي سياق الشرق الأوسط، يمكن ملاحظة دور الفاعلين من غير الدول المرتبطين بإيران، مثل حزب الله وأنصار الله وبعض الفصائل المسلحة، بوصفهم أطرافاً قد تؤدي تحركاتهم إلى نقل التوتر من مستوى الاحتكاك التكتيكي إلى مواجهة استراتيجية أوسع. فاستهداف مصالح أمريكية أو إسرائيلية من قبل هذه الجهات قد يفرض على القوى الكبرى ردوداً محسوبة بمنطق المصداقية والردع، الأمر الذي يجعل التصعيد يتخذ طابعاً شبه تلقائي في بيئة مشحونة أصلاً بعوامل التوتر.

ولغرض تعميق الدلالات المنطقية لتطبيق فرضيات «فخ ثيوسيديدس»، فإن «حرب الاثني عشر يوماً» في يونيو 2025 تمثل نموذج الضربة الوقائية بوصفها تجسيداً حياً لهذه الافتراضات. ففي يناير 2025، قدّرت الاستخبارات الإسرائيلية، بقلق متزايد، أن إيران تتحرك نحو الاختراق النووي. وقد اتُّخذ قرار ضرب الجمهورية الإيرانية في نهاية عام 2024، حينما نضجت الظروف الاستراتيجية. وفي 13 يونيو 2025، شنّت إسرائيل، بدعم أمريكي، عملية «الأسد الصاعد» التي استهدفت المنشآت النووية الإيرانية.

ومن ثم، فإن قراءة ذلك وفق افتراضات «فخ ثيوسيديدس» تعني أن الانتقال من الحرب بالوكالة إلى المواجهة المباشرة كان مدفوعاً بتصاعد إدراك إسرائيل للبرنامج النووي الإيراني بوصفه تهديداً وجودياً، إلى جانب تراجع فاعلية شبكة الوكلاء الإيرانية. ورغم أن إيران لم تفجر قنبلة نووية واحدة، فإن «لحظة الإدراك» ـ وهي قلب نظرية غراهام أليسون ـ تقدمت على الوقائع المادية، وحولت الاحتمال إلى يقين استراتيجي أوجب الضربة وفقاً لهذه الحسابات الاستراتيجية.

رابعا: النمذجة التطبيقية - المحاور التصادمية الكبرى وادارة التنافس في الشرق الاوسط

1- التطبيق الأول: الثنائية الإسرائيلية - الإيرانية (الاحتكار الاستراتيجي مقابل التمدد الإقليمي)

يُعد هذا المسار من أكثر التطبيقات المعاصرة حساسية وحدّة في إطار نظرية غراهام أليسون، كونه يعكس صراعاً يتعلق بإعادة تشكيل البنية الأمنية والعسكرية في الشرق الأوسط. ففي هذا السياق، تمثل إسرائيل موقع القوة المهيمنة أو «قوة الوضع القائم»، إذ تستند مكانتها إلى التفوق التكنولوجي والعسكري، والدعم الاستراتيجي الذي توفره الولايات المتحدة، إضافة إلى امتلاكها تفوقاً نووياً غير معلن يمنحها قدرة ردع استثنائية داخل الإقليم. في المقابل، تمثل إيران القوة الصاعدة أو «القوة المراجِعة»، التي تسعى إلى إعادة صياغة موازين القوة الإقليمية عبر أدوات الحرب غير المتماثلة، وتطوير القدرات الصاروخية الباليستية، والتقدم التدريجي في برنامجها النووي.

وتنشأ المعضلة الأمنية هنا من الضغط البنيوي الناتج عن اختلاف إدراك الطرفين لمتطلبات الأمن والبقاء. فإسرائيل تنظر إلى تصاعد النفوذ الإيراني، ولا سيما اقترابه من عتبة القدرة النووية وتوسّع حضور حلفائه الإقليميين على حدودها، باعتباره تهديداً وجودياً يصعب التكيف معه. في المقابل، ترى إيران أن تحقيق أمنها القومي يقتضي بناء معادلة ردع جديدة تنهي احتكار القوة الإقليمية وتحد

من التفوق الإسرائيلي. ووفقاً لمنطق أليسون، فإن الحروب الكبرى لا تبدأ غالباً بقرار مباشر ومدروس من القيادات العليا، بل نتيجة سلسلة من الاحتكاكات والاستفزازات المتراكمة. ومن ثم، يمكن لطرف ثالث — مثل حزب الله أو بعض الفصائل المسلحة في سوريا والعراق — أن يشعل مواجهة تكتيكية محدودة تتحول تدريجياً إلى صراع أوسع، بما يدفع إسرائيل إلى تبني خيار الضربة الاستباقية خشية فقدان ميزتها الاستراتيجية[5].

2- التطبيق الثاني: التنافس السعودي - الإيراني (صراع النفوذ وأطروحة الإفلات من الفخ)

يمثل هذا التطبيق أنموذجاً مزدوجاً يوضح في الوقت نفسه كيفية تشكّل «فخ ثيوسيديدس»، وإمكانية تجنبه عبر الخيارات السياسية والإدراك الاستراتيجي للقوة المهيمنة، ففي إطار التنافس الإقليمي تمثل المملكة العربية السعودية بوصفها القوة المحافظة أو المهيمنة نسبياً، نظراً إلى مكانتها الاقتصادية والدينية ودورها المحوري في دعم الاستقرار الإقليمي ضمن منظومة ترتبط بعلاقات وثيقة مع الغرب. في المقابل، تمثل إيران القوة الصاعدة ذات الطابع المراجِع، التي سعت منذ الثورة الإيرانية إلى توسيع نفوذها الإقليمي عبر أدوات أيديولوجية وسياسية وأمنية تتجاوز حدودها الجغرافية.

وقد أدى اتساع النفوذ الإيراني في عدد من العواصم العربية، مثل

5 . بشير عبد الفتاح، اختلال توازن القوى، (القاهرة، بوابة الشروق، 2025)، متاح على الرابط: https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=14072025&id=bb4f480b-aa9f-4c39-9a1a-7d223054f-9cf

بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء، إلى تعزيز شعور لدى السعودية بوجود حالة من التطويق الجيوسياسي، وهو ما يتوافق مع منطق الخوف البنيوي الذي يشكل محوراً أساسياً في نظرية ثيوسيديدس. ونتيجة لذلك، تبنت الرياض في بعض المراحل سياسات أكثر اندفاعاً في ساحات إقليمية معينة، بما في ذلك التدخل في اليمن، بهدف الحد من تمدد النفوذ الإيراني ومنع إعادة تشكيل التوازن الإقليمي بصورة تضر بمصالحها.

ومع ذلك، لا تقود هذه الديناميكيات بالضرورة إلى الصراع المفتوح، إذ يشير غراهام أليسون إلى أن بعض حالات انتقال القوة تاريخياً تمكنت من تجنب الحرب عبر إعادة ضبط السلوك الاستراتيجي وتقديم تنازلات متبادلة. وفي هذا الإطار، يمكن قراءة اتفاق استئناف العلاقات بين الرياض وطهران الذي أُعلن في بكين عام 2023 بوصفه مثالاً عملياً على إدارة التنافس بدلاً من تحويله إلى مواجهة مباشرة، حيث أدرك الطرفان أن استمرار الصراع الصفري يحمل كلفة أمنية واقتصادية مرتفعة، الأمر الذي دفعهما إلى تبني مسار التهدئة الدبلوماسية كآلية لتخفيف التوتر وإعادة تنظيم العلاقة بينهما.

3- التطبيق الثالث: الهيمنة الأمريكية وتحدي القوى الإقليمية المتعددة

لا يمكن فهم ديناميات الشرق الأوسط بمعزل عن بنية النظام الدولي، إذ تؤدي الولايات المتحدة الأمريكية دور القوة المهيمنة الخارجية التي أسهمت لعقود في تشكيل الهندسة الأمنية للإقليم،

من خلال حماية الممرات البحرية الحيوية وتوفير مظلة أمنية لحلفائها. وفي هذا السياق، لا يقتصر التحدي الذي تواجهه الولايات المتحدة على صعود إيران، بل يمتد ليشمل قوى إقليمية ودولية تسعى إلى توسيع هامش استقلالها الاستراتيجي، مثل تركيا التي تتبنى في بعض الملفات سياسات أكثر استقلالاً عن حلف شمال الأطلسي، إضافة إلى تنامي النفوذ الاقتصادي والسياسي لـ الصين، واستمرار الحضور العسكري لـ روسيا في المنطقة.

ومع تحوّل التركيز الاستراتيجي للولايات المتحدة نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ، برز إدراك إقليمي بوجود فراغ نسبي في موازين القوة، ما شجع القوى الصاعدة على محاولة إعادة صياغة قواعد التنافس وبناء نظام إقليمي أكثر تعددية. وفي ظل هذا التحول، تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة إلى إظهار قدرتها على الردع من خلال استعراض القوة في عدد من الساحات، سواء عبر الرد على الهجمات التي تستهدف مصالحها أو مصالح حلفائها، بهدف تأكيد استمرار حضورها وهيبتها الاستراتيجية. غير أن هذا السلوك يخلق في الوقت نفسه احتكاكات متكررة مع القوى الصاعدة، قد تتطور إلى مواجهات أوسع إذا أُسيء تفسير الخطوط الحمراء أو أُخطئ في تقدير حدود الرد الأمريكي.

ومن منظور نظرية غراهام أليسون، يكشف تطبيق مفهوم «فخ ثيوسيديدس» على الشرق الأوسط أن المنطقة تخضع إلى حد كبير للمنطق البنيوي ذاته الذي حكم تنافس القوى عبر التاريخ، غير أن خصوصيتها تكمن في الدور الواسع للفاعلين من غير الدول. ففي حين

كانت الجيوش النظامية هي الأداة الرئيسية للصدام في النماذج التاريخية التقليدية، أصبحت الفواعل المحلية في الشرق الأوسط عناصر قادرة على إشعال أزمات تتجاوز نطاقها المحدود.

ومن هنا، لا يتمثل الخطر الأساسي في قرار واعٍ بشن حرب شاملة، بل في احتمال الانزلاق غير المقصود نحو التصعيد، نتيجة تفاعل سعي القوة المهيمنة للحفاظ على الردع مع رغبة القوى الصاعدة في اختبار حدود النفوذ القائم. ويجعل هذا التفاعل من سوء التقدير عاملاً مركزياً قد يؤدي إلى إغلاق مسارات الدبلوماسية وفتح المجال أمام صراع أوسع، الأمر الذي يفرض على صناع القرار البحث عن آليات لإدارة التنافس سلمياً قبل أن تتحول المخاوف البنيوية إلى محرك رئيسي للسلوك الاستراتيجي.

خامساً: الاستشراف والمآلات ـ سيناريوهات التحول وبناء التوقعات المستقبلية

استناداً إلى المنطق البنيوي لنظرية «فخ ثيوسيديدس» التي طورها غراهام أليسون، يمكن تصور مجموعة من السيناريوهات المستقبلية المرتبطة بمسار التنافس في الشرق الأوسط، مرتبة وفق درجة الاحتمال وإمكانات التطور الاستراتيجي.

السيناريو الأول: حرب الاستنزاف المطوّلة (الأعلى احتمالاً)

يقوم هذا السيناريو على استمرار الصراع ضمن نمط تصعيد تدريجي يجمع بين التوسع الجغرافي ورفع مستوى الأدوات العسكرية المستخدمة. وفي هذا الإطار، تبدو إيران معتمدة على استراتيجية

إنهاك الخصم عبر التصعيد الأفقي والعمودي، بدلاً من السعي إلى حسم سريع أو انتصار مباشر. ويؤدي هذا النمط إلى نشوء صراع ممتد زمنياً، تتعدد ساحاته وتتداخل فيه الضغوط العسكرية والسياسية والاقتصادية، بما يجعل الحرب أقرب إلى حالة استنزاف مفتوحة يصعب تحديد نهايتها أو التحكم الكامل بمسارها.

السيناريو الثاني: التصعيد المُدار (مرتفع الاحتمال)

يفترض هذا السيناريو استمرار التنافس دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة، من خلال إدارة الصراع عبر أدوات غير مباشرة تشمل حروب الوكالة، والعمليات السيبرانية، والاغتيالات الانتقائية، والضغط الأمني المتبادل. ويعبر هذا النموذج عما يسميه أليسون «إدارة الفخ» بدلاً من تجاوزه، إذ يستمر التوتر ضمن حدود محسوبة تمنع الوصول إلى الحرب المفتوحة. ويتطلب هذا المسار بقاء السيطرة السياسية على القرار العسكري لدى الأطراف المتنافسة، مع الحفاظ على مستوى من الردع يمنع تجاوز الخطوط الحمراء، خصوصاً فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. غير أن أي استهداف مباشر للكيان الصهيوني أو الولايات المتحدة قد يؤدي إلى انهيار هذا التوازن ويدفع نحو انتقال سريع إلى مستويات أعلى من التصعيد.

السيناريو الثالث: الخروج من الفخ عبر التسوية (الأقل احتمالاً والأكثر استدامة)

يقوم هذا السيناريو على نجاح مسار تفاوضي يفضي إلى إنشاء إطار إقليمي للأمن الجماعي، يعيد تنظيم التنافس وفق قواعد واضحة وآليات لإدارة الأزمات، على غرار التجارب التي شهدتها أوروبا بعد الحرب الباردة. ويتطلب هذا المسار قبولاً متبادلاً بإعادة تعريف موازين النفوذ، بما يشمل استعداد الولايات المتحدة الأمريكية للاعتراف بدور إقليمي منظم لإيران ضمن حدود وضمانات محددة. كما يفترض وجود قيادات سياسية قادرة على تغليب منطق التسوية على خطاب التهديد الوجودي. ورغم أن هذا السيناريو يوفر أعلى درجات الاستقرار على المدى الطويل، فإنه يظل محدود الاحتمال في ظل الانقسامات الداخلية والتوجهات المتشددة داخل الأطراف المعنية. ويمكن إدراج استئناف المحادثات النووية بين الولايات المتحدة وإيران ضمن محاولات بناء تسوية تدريجية، إلا أن هشاشة التوافقات السياسية تجعل هذا المسار عرضة للانتكاس.

السيناريو الرابع: الانزلاق نحو المواجهة الشاملة (احتمال قائم في حال انهيار الردع)

يمثل هذا السيناريو الصورة الأكثر خطورة، إذ تنهار آليات الضبط السياسي ويؤدي تراكم الأخطاء في التقدير إلى انتقال الصراع من مستوى الاحتواء إلى الحرب المباشرة. ووفقاً لمنطق فخ ثيوسيديدس لا تنشأ الحرب الكبرى بالضرورة من قرار مخطط له، بل من سلسلة من

التفاعلات المتصاعدة التي تفقد الأطراف القدرة على التحكم بها. وقد تنجم هذه الحالة عن اقتراب إيران من العتبة النووية العملياتية، أو انهيار منظومة الوكلاء الإقليميين بما يدفعها إلى الانخراط العسكري المباشر، أو تراجع قنوات الاتصال غير الرسمية بين الخصوم. وفي مثل هذا السياق، تصبح أي حادثة محدودة أو "شرارة" كافية لإطلاق مواجهة واسعة تتحكم بها ديناميكيات التصعيد أكثر من الحسابات العقلانية للأطراف.

سادساً: رؤية استراتيجية لفهم إدارة التغيير الإقليمي

تكشف هذه القراءة المركبة أن تطبيق أطروحة «فخ ثيوسيديدس» على الشرق الأوسط لا يقتصر على تفسير الصراعات الجارية، بل يوفر إطاراً استشرافياً يساعد على فهم التحولات البنيوية التي تعيد تشكيل البيئة الإقليمية والدولية. فالتنافس القائم في المنطقة لا يمكن قراءته بوصفه سلسلة من الأزمات المنعزلة، بل باعتباره انعكاساً لمرحلة انتقال في موازين القوة العالمية، تتداخل فيها الحسابات المحلية مع التفاعلات الكبرى بين القوى الدولية. ومن ثم، فإن كثيراً من النزاعات الإقليمية تمثل امتداداً لصراع أوسع يتعلق بإعادة توزيع النفوذ وإعادة تعريف قواعد النظام الدولي.

ومن منظور إدارة التغيير الاستراتيجي، يتضح أن العامل الحاسم في تجنب الانزلاق نحو الصراع لا يرتبط فقط بحجم القدرات العسكرية أو ميزان القوة المادي، بل بقدرة الأطراف على إدارة الإدراك المتبادل وتقليل فجوات الفهم وسوء التقدير. فالتاريخ يظهر أن

الخوف المتبادل، أكثر من القوة ذاتها، هو ما يدفع الدول إلى تبني سلوك تصعيدي. لذلك تصبح أدوات الدبلوماسية، وقنوات الاتصال الاستراتيجي، وآليات بناء الثقة، عناصر أساسية في ضبط التحولات ومنعها من التحول إلى مواجهات مفتوحة. إن إدارة التغيير لا تعني إيقاف التنافس، بل تنظيمه ضمن قواعد تقلل من احتمالات سوء الحسابات وتمنح الأطراف مساحة للتكيف مع التحولات دون اللجوء إلى القوة.

وفي هذا السياق، تبدو الحروب المعاصرة في الشرق الأوسط جزءاً من عملية إعادة تشكيل النظام الإقليمي أكثر من كونها خروجاً عن منطق النظام الدولي. فهي تعبّر عن مرحلة انتقالية لم تستقر بعد قواعدها، حيث تتصارع القوى المختلفة لتحديد شكل التوازن القادم. ومن هنا تكتسب نظرية غراهام أليسون أهميتها التحليلية الأعمق، ليس باعتبارها تنبؤاً حتمياً بالحرب، بل بوصفها تحذيراً استراتيجياً من مخاطر إدارة التحول دون رؤية عقلانية طويلة المدى. فالتحدي الحقيقي أمام صناع القرار لا يكمن في منع التغيير، بل في توجيهه ضمن مسار يحد من الفوضى، ويؤسس لتوازنات أكثر استقراراً، ويحول دون أن يتحول الانتقال البنيوي إلى صراع يستهلك المنطقة ويؤخر فرص إعادة بناء نظام إقليمي أكثر قابلية للاستدامة.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org